



مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تصدر ربع سنوياً

تشاد بين التدخلات الفرنسية والإضطرابات المحلية (1960- 1982م)

دراسة تاريخية

د. علي أحمد الدوماني

كلية الآداب والعلوم مسلاته / جامعة المرقب

العدد الثامن

أكتوبر 2021

المستخلص:

تم تنصيب تمبالباي رئيساً لجمهورية تشاد، وظلت تدور في فلك الساسية الفرنسية حسب الإتفاقات الموقعة بينهما عقب الاستقلال مباشرة، وقد شملت مجالات عديدة كالسياسة الخارجية والدفاع والتعليم والاقتصاد، وقد واجهت تلك السياسة رفضاً عاماً من سكان الشمال المسلمين الذين استمرت معارضتهم للنظام، وواجه تمبالباي هذه المعارضة بعنف فسجن ، وقتل، وأبعد، وأصبح هو الحاكم المطلق بحلول عام 1963م، استمرت حالة الرفض الشعبي بظهور جبهة التحرير التشادية الفرولينا التي قامت بأول هجوم عسكري على قوات الحكومة، وما لبثت أن استدعت القوات الفرنسية لمساعدتها، ودخلت القوات الفرنسية في سنوات 1969 - 1971م في تشاد لإنقاذ نظام مهدد داخلياً وكسر التمرد عسكرياً، ولم تنته حالة الفوضى حتى اسقط تمبالباي إثر انقلاب عسكري أطاح بحكمه في 13 أبريل 1975م وعلى إثره تولى فيليكس معلوم الرئاسة، وانحصرت سلطته في العاصمة والمناطق المحيطة بها حتى سنة 1979م، وقد تخلل هذه الفترة صراعات قبلية، أدت إلى إيصال حسين حبري إلى رئاسة الوزراء، لأجل التوصل لمصالحة وطنية، ولكن لم يستمر طويلاً، فسرعان ما دب الخلاف بينهما، وتطورت الحرب بين الشمال والجنوب، نتج عنه سيطرة ثوار الفرولينا بقيادة جيكوني اويدي على منطقة (فايا لارغو) وعلى إثره وجهت السلطات التشادية نداء لفرنسا من أجل تدخل عسكري فرنسي، فدخلت القوات الفرنسية عام 1978م لدعم النظام الحاكم، والاحتفاظ بخط العودة مع أعداء النظام.

ولكن الأزمة لم تنته فحسين حبري يرى أنه أحق بالرئاسة من جيكوني، فتطور الخلاف إلى نشوب حرب داخل العاصمة في 31 / 3 / 1980م، استمرت تسعة أشهر وانتهت في 15 / 12 / 1980م، انتصر فيها جيكوني اويدي بمساعدة القوات الليبية للرئيس الشرعي انسحب حسين حبري إلى السودان لإعادة تنظيم قواته واستئناف القتال.

الموقف الفرنسي يلفه الغموض حول حكومة الوحدة الوطنية برئاسة جيكوني، وأن باريس لن تقبل بسلطة في انجامينا يكون لليبيين فيها أي نفوذ، وعلى أثر ذلك تم اتفاق فرنسي أمريكي على تخليص تشاد من نظام جيكوني، وإيصال حسين حبري لحكم تشاد وتم بالفعل تهريب جيكوني اويدي وعائلته على متن الطائرات الحربية الفرنسية خارج البلاد، وأصبح حسين حبري في يوم 7 / 6 / 1982م رئيساً لجمهورية تشاد.

Abstract

Timbalbay was inaugurated as President of the Republic of Chad, since then Chad remained in the orbit of French policy because of the agreements signed between them immediately after independence, these agreements included many areas such as foreign policy, defense, education and the economy. This policy faced a general rejection from the Muslim population of the north, who continued their opposition to the regime. Timbalbay faced this opposition violently, so he was imprisoned, killed and expelled, and he became the absolute ruler by 1963 AD. The state of popular rejection continued with the emergence of the Chadian Liberation Front. They carried out the first military attack on the government forces, and Timbalbay government summoned the French forces to Intervene to help them.

The French forces entered the years 1969 - 1971 AD in Chad, to save a threatened regime internally and to revolt militarily. the chaos did not end until the Timbalbay regime was overthrown on April 13, 1975 AD, after Felix Maalouf assumed the presidency, and his authority was confined to the capital and the surrounding areas until In 1979, this period was interspersed with tribal conflicts that led Hussein Habri to become prime minister of Chad in order to reach national reconciliation.

The matter did not last long, and soon a dispute erupted between them, and a war broke out between the north and the south, which resulted control of the Folino revolutionaries led by GicconiUedi over the area (Faya Largo), and as a result, the Chadian authorities sent an call to France for French military intervention. French forces intervened in 1978 AD to support the ruling regime, and to maintain a line of return with the enemies of the regime.

The crisis did not end, as Hussein Habré believed that he was more deserving of the presidency than Gikoni, so the dispute escalated into a war inside the capital on March 31, 1980 AD, which lasted for nine months and ended on December 15, 1980 AD. GikoniUedi's forces won the war with the help of the Libyan forces of the legitimate president, and Habré withdrew to Sudan to reorganize his forces and resume fighting.

The French position was shrouded in ambiguity about the government of national unity headed by Gikoni. Paris did not accept an authority in N'Djamena

in which the Libyans would have influence on it, thus, a French-American agreement was reached to rid Chad of the Gikoni regime, and to transfer Hussein Habré to the rule of Chad. As a result of this, Gikoni Uedi and his family were indeed smuggled On board French warplanes outside the country, and Hissene Habré became president of Chad on 7/6/1982.

المقدمة:

في نهاية القرن التاسع عشر سعت الدول الأوروبية كل منها الحصول على موطن قدم في القارة الأفريقية، وكان من بين تلك الدول فرنسا التي حاولت بسط نفوذها على تشاد؛ لأن العالم شهد مرحلة تاريخية هامة نمت فيها الاحتكارات الرأسمالية خاصة في أوروبا الغربية، نتيجة لهذا النمو بدأ التسابق بين الدول الأوروبية الكبرى (إنجلترا، فرنسا، ألمانيا..... إلخ) البحث عن مناطق نفوذ لتصريف منتجاتهم الصناعية والحصول على المواد الخام والأيدي العاملة الرخيصة، وكانت إفريقيا هي الأرض البكر التي يتطلع إليها الممولون من كافة دول أوروبا والمجال الطبيعي لتوسيع رأس المال الأوروبي، وكانت فرنسا من أنشط هذه الدول في ارتياد مناطق إفريقيا الاستوائية، عن طريق إرسال البعثات، وفي أعقاب مؤتمر برلين (1884-1885م) الذي حدد القواعد العامة لتقسيم القارة الأفريقية، أخذت فرنسا تتجه نحو تشاد ونهر النيجر وأعالي النيل لتربط مستعمراتها في غرب وشرق إفريقيا من جهة وشمالها وجنوبها من جهة أخرى، تزامن ذلك تحرك رابح بن فضل الله قادماً من السودان الشرقي نحو مملكة كانم (1879-1893م) للتصدي للاستعمار الفرنسي (الماحي 1982م، ص131).

وفي عام 1891م تأسس في (كارنو) بمنطقة أوبانجي- شاري، أول مركز استطلاع فرنسي في تشاد، مهمته رفع تقارير للحكومة الفرنسية عن منطقة تشاد، فأصدرت أوامرها للنقيب (بريتوني) ومساعدة براون بالتوجه لمنطقة تشاد، وإلى جانبهم (إيميل جانتي) بمتابعة احتلال أراضيها، وعقد معاهدات مع الزعماء التقليديين (الماحي 1982م، ص132). من أمثال السلطان عبدالرحمن (جورانج) سلطان باقرمي الذي طرد من مملكته، فأخذ يبحث عن حليف يسانده واستغل وصول (إيميل جانتي) الذي استقبله بحفاوة بالغة، وعقد معهم معاهدة 1897م، وزوده بمرشدين ليرشده إلى بحيرة تشاد ، وفي الطريق إلى البحيرة عقد جانتي معاهدة مع الشيخ بري، والسلطان جفرة، ثم عاد إلى فرنسا مفعم بالنتائج التي أحرزها، واستقبل استقبال الأبطال (الماحي 1982م، ص133).

بعدما علم رابح بالمعاهدات التي أبرمت، قام بهجوم لاحتلال ماسينا والقبض على الزعماء الذين وقعوا المعاهدات مع (جانتني) وأخذهم كأسرى إلى ديكوه بعد إدانتهم بالتآمر، ولكن السلطان جورانج تمكن من الهرب إلى الجنوب؛ لأن قوات رابح استولت على مناطق مهمة في تشاد وخاصة مملكة باقرمي، لذلك سأم الزعماء المحليين من توسع سلطة رابح، وأخذوا يبحثون على حليف يساندتهم، وما أن علمت السلطات الفرنسية بتحركات رابح أرسلت حملة بقيادة (بيرتوني) في 16 يوليو 1899م إلى قرية (كوتاكا) والتقى بالسلطان جاورانج وتحركا سوياً إلى قرية كوريل وعسكرا فيها (المحي 1982م، ص 133، 134، 135).

وحيثما شعر رابح بتحركات العدو، حرك قواته لملاقاته قبل أن تصل إليه، وعند وصوله إلى منطقة (توجياو) بدأ هجومه على القوات الفرنسية في 17 يوليو 1899م، وبعد معركة عنيفة استطاع القضاء على القوة الفرنسية بكاملها، وبعد أن علم (جانتني) بالهزيمة التي تلقاها بریتوني عاد مسرعاً إلى تشاد وتوقف في مدينة كوتو، وطلب من رجاله الاستعداد للمعركة، والتقى بجيش رابح في 28 أكتوبر 1899م، دامت المعركة لمدة ثلاثة أيام، وفيها فقد رابح أعز أصدقائه، وبعدما تيقن رابح من استحالة تحقيق النصر، أصدر أوامر بالانسحاب من بلده (كوتو) والعودة إلى (ديكوه)، وبمجرد وصوله أخذ يعيد تنظيم قواته لمواجهة الهجوم الفرنسي القادم، فتعقب الفرنسيون جيش رابح بعدما وصلهم الدعم من الجزائر بقيادة العميد (قورتو، ولامي)، وفرقة أخرى من النيجر بقيادة الملازمين (جونلاند و مايتير) والنقت الحملتين في منطقة (جولقي) وفي مارس 1900م هاجموا مدينة كسرى واستولوا عليها (داؤد، 2017م، ص 42).

وعندما علم فضل الله بن رابح الذي كان متواجداً في (كرنك لوجون) بسقوط (كسرى)، قرر القيام بهجوم مضاد، ولكنه استقدم بقوة فرنسية في قرية (كاب) دار القتال بينهما قتل فيه عدد كبير من قوات رابح، فانسحب فضل الله عائداً إلى (لوجون)، وبعد هذا الفشل الذي لحق بجيشه، وعدم تمكنه من استرداد كسرى، قرر رابح بنفسه استعادتها وتصدى بكل شجاعة لقوات الحملات الثلاث، ودارت بينهما معركة عنيفة قتل خلالها رابح، وأصيب قائد الحملات الفرنسية (لامبي) هو الآخر، إصابة بليغة مات على إثرها؛ وهكذا سقطت مملكة رابح بعد فترة سبع سنوات من 9 مايو 1893م وحتى 28 أبريل 1900م (المحي 1982م، ص 139، 140).

وبعد مقتل رابح والقضاء على مقاومة ابنه فضل الله انتهت حركة المقاومة، وانضم عدد كبير من قواته للخدمة في الجيش الفرنسي، ولم يبق أمامهم سوى القضاء على حركة المقاومة التي يقودها (محمد صالح دودمرة) والسنوسيون بالإشتراك مع المهاجرين الليبيين (الحنديري 1998م، ص49).

وفي 5 سبتمبر 1900م، صدر مرسوم من رئاسة الجمهورية الفرنسية، ينص على تنظيم الأقاليم عسكرياً ومناطق الحماية في تشاد، وبدأ الجيش الفرنسي يركز على بقية المناطق، وهم على يقين بأن هناك تحديات تنتظرهم، ومن بينها القوى الوطنية التشادية، واتباع الحركة السنوسية بالاشتراك مع المجاهدين الليبيين (المحي، 1982م، ص141). حيث تحرك السنوسيون لدعم إخوانهم التشاديين، وخاصة بعد تغلغل القوات الفرنسية شمالاً نحو إقليم كانم، الذي انتظمت فيه حركة المقاومة الشعبية ضمت العديد من القبائل الليبية من أولاد سليمان، الزوية، ورقلة، الفذاذفة، المغاربة، بزعامه غيث عبدالجليل سيف النصر زعيم قبائل أولاد سليمان، وبعض القبائل التشادية من التجور والقرعان بقيادة خليفة حاجي، وزادت حدة المقاومة ضد الفرنسيين بعد وصول الإمدادات، سواء كانت من قبائل الطوارق بإقليم كاوار في النيجر بزعامه الشيخ خنجر أو التي بعثها المهدي السنوسي وابن أخيه أحمد الشريف اللذين اتخذوا من واحة (قرو) قاعدة متقدمة في الأراضي التشادية (الحنديري، 1998م، ص51).

ونظراً لتزايد حدة المقاومة ضد الفرنسيين، حاولت السلطات الفرنسية التقرب من بعض القبائل مثل الميايسة والجباير وبعض القادة كعبد الجليل سيف النصر، إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل، ولم يكتب لها النجاح، وخاصة بعد رفض غيث الفكرة من أساسها.

عرف الفرنسيون أنه لا طائل من وراء هذه السياسة، ولا بد من القيام بعمل مسلح يحسم الأمر، ولهذا تحركت حملة (جالون- مانير) في 7 نوفمبر 1899م، من بحيرة تشاد متجهة إلى كانم بهدف الاستيلاء عليها، وخاضت معركة عنيفة في (نقوري) ضد بعض القبائل بمساعدة خليفة جوراب الذي تحالف معهم، واستطاعت قوات المجاهدين هزيمتهم، وفي بئرعلالي استشهد فيها خليفة حاجي في 9/11/1901م، وعلى إثرها تراجع الحملة الفرنسية ومقتل قائدها، واستشهد عبدالجليل هو الآخر فيها، وهذا راجع إلى صلابة المقاومة التي تبديها القبائل الليبية (الحنديري، 1982م، ص81، 82).

وبعد وفاة السيد المهدي السنوسي في (قرو) أول يونية سنة 1902م، لم تتوقف المقاومة بل استمرت بقيادة المجاهد أحمد الشريف، الذي نقل مقر القيادة إلى الكفرة، وكلف محمد بوعقيلة قيادة المقاومة

في بئر علالي بدلاً من البراني الساعدي، وحال وصوله قام بشن هجوم في ديسمبر 1902م على القوات الفرنسية استمر ثلاثة أيام، لكنه لم يستطع الانتصار عليهم، فاستشهد عدد كبير من جنوده وسيطر الفرنسيون على كانم، وفي عام 1907م زحفت القوات الفرنسية من كانم وهجمت على (عين جلجة)، دار فيها قتال عنيف استشهد خلاله البراني، وفقد الفرنسيون معظم قواتهم واضطروا للانسحاب والتراجع إلى كانم، وفي 1908م قاموا بحملة أخرى على عين جلجة ولكنها فشلت أيضاً، وفي أيندى (فادا حالياً) هزم المقدم صالح أبو كريمي القوات الفرنسية وأوقف تقدمها، وفي شاتكلي أباد عبدالله التوير عام 1909م كتيبة فرنسية بكاملها، ونظراً للهزائم المتكررة، بعثت الحكومة الفرنسية بالعقيد (لارجو) عام 1910م لإدارة العمليات في تشاد ضد المجاهدين الليبيين، ومعه تصريح باحتلال (يوركو).

وفي المقابل طلب أحمد الشريف من الدولة العثمانية الحماية ضد التقدم الفرنسي إلا أنها لم تكن جادة، بل أحالته على جلال باشا حاكم إقليم مرزق، فأوفد القائمقام عثمان لاحتلال واحة (بارداي) بالإضافة للحامية التركية بقيادة النقيب (رفقي) الذي لم يتقيد بالأوامر التي طلبت منه، ولكنه امتثل لأوامر الملازم الفرنسي (ديغور) الذي طلب منه الانسحاب إلى فايا، فأتهموه السنوسيون بالخيانة، وحكم عليه بالإعدام في أكتوبر 1912م، واصل السنوسيون نضالهم ضد الفرنسيين وخاصة بعد وصول العقيد (لارجو) (المحي، 1982م، ص148، 149).

وفي 24 أكتوبر 1911م، توجه لارجو لمدينة (ماو) بكانم طالباً من الملازم (ديغور) اللحاق به للهجوم على عين جلجة للمرة الثالثة، وثم الهجوم وبعد مضي خمسة أيام من المعارك فقد الفرنسيون عدداً كبيراً من قواتهم وعلى رأسهم النقيب (ماجون) وضباط آخرين، أما السنوسيون فقدوا المقدم محمد أريده وعدد من رجاله، واستسلمت المدينة بسبب الفارق في السلاح الذي كان بحوزة المجاهدين، وعلى غرار ذلك استولوا على مدن، فايا، ينقا، غورو، دون مقاومة تذكر وهدمت القوات الفرنسية ضريح الإمام المهدي، ومنذ ذلك التاريخ انتهت مقاومة السنوسيين لاحتلال الفرنسي في تشاد و للعودة إلى البلاد، لمواجهة الاستعمار الإيطالي الذي دخل البلاد في أكتوبر 1911م (المحي، 1982م، ص150).

وقد نهجت القوات الفرنسية مخططاً جديداً، وهو عدم توسيع نطاق الحرب، والقضاء على المقاومة الوطنية، وذلك تنفيذاً لأغلب تقارير قادة الحرب وبعض المسؤولين تتصح بعدم التورط في حرب مجابهة مسلحة في منطقة وادي؛ لأنها تعج بالمقاتلين والمجاهدين من قوات علي دينار سلطان دارفور

وسلطان الجنيته تاج الدين، وأخذ التغلغل في الوادي أشكالاً متعددة كاتباع سياسة بث الفتن والدسائس بين السلاطين والأمراء عن طريق الجواسيس الباقرمين الذين جندوا من قبل (لارجو) والحصار الاقتصادي الذي فرض على المملكة. والمتتبع لسياسة فرنسا ومحولاتها إثارة الفتن والدسائس بين أبناء الشعب التشادي، استغل لارجو الخلاف الدائر بين محمد آدم أصيل زعيم الدبابة ومندولى وابن عمه السلطان أحمد غزالي، واستمال أصيل إلى جانبه بموجب اتفاقية في فبراير 1903م، ضد عرش وادي وتنصيبه ملك على العرش وإمداده بما يحتاجه من أسلحة ودخائر لشن هجماته ضد الدولة، في حين حاول السلطان أبو غزالي القضاء عليه، ولكن دون جدوى، فأصبحت البلاد مهددة بالسقوط في أيدي الفرنسيين (الحنديري، 1998م، ص52، 53).

وبتولي السلطان (محمد صالح دودمرة) مقاليد السلطة انشغل في باديء الأمر بتسوية الخلاف الداخلي بين أفراد الأسرة، حال دون قيامه بأي عمليات عسكرية ضد القوات الفرنسية، إضافة إلى مشكلة الحدود مع السلطان علي دينار ومطالبته بالسيادة على مملكة وادي وللمناطق التابعة لها، وضل الأمر كذلك حتى كاد الجانبان الدخول في صراع مباشر، ولكنه سحب جيشه من مراكزه الدفاعية إلى أبشيه (المحي، 1982م، ص142).

ونظراً للمكانة المرموقة التي يتمتع بها دود مرة والدعم الشعبي الذي يحظى به، سعت الإدارة الفرنسية لاستمالته، فأرسل إليه لارجو الحاكم العسكري لإقليم تشاد، رسالة يعرض فيها عليه القبول بالحماية الفرنسية على كامل التراب التشادي ووعده بإنعاش الاقتصاد، ولكن دود مرة ضل ثابته على موقفه ورفضه لكل العروض الفرنسية، فعملت السلطات الفرنسية على إطلاق سراح أصيل من منفاه، وأمدته بالأسلحة والمعدات لاستئناف القتال على كامل التراب التشادي، وقاوم انصاره بالتحريض على الثورة ضد دود مرة (الحنديري، 1998م، ص53، 54).

والمقاومة الوطنية لم تنته ضد الاحتلال الفرنسي، وخاصة بعد قرار المقدم (مول) قائد العمليات العسكرية في تشاد بتعيين النقيب فينشك قائد العمليات في دارفور للفصل بين منطقتي دارفور وادي لمنع وصول الإمدادات العسكرية والتموينية لجبهه المقاومة الوطنية، فاصطدم بمقاومة تاج الدين الذي نجح في هزيمته بالقرب من قرية بئر طويل في 4 يناير 1910م، وبذلك تعرضت القوات الفرنسية لهزيمة نكراء لم ينجح منها سوى (8) جنود فقط، وهذه الهزيمة تدعم موقف السلطان دودمرة الذي ظل مسيطراً

على شمال وادي بواطة محمد السني، وبواسطة السنوسين تمت المصالحة بين دود مرة وعلي دينار واتحدت قواتهما، وقامت باحتلال (دارتاما) ولكن أسلحتهم كانت غير فعالة في مواجهة الأسلحة الفرنسية، وتمكنت القوات الفرنسية من التصدي لجيش المقاومة في 7 أبريل 1910م، وأخرجت دود مرة من المدرج الصخري في (كابكا) الذي كان ملجأً له، فأحتمى بالسلطان تاج الدين، واشتدت المقاومة ضد الفرنسيين، فطلب المقدم مول من الحاكم العسكري الفرنسي في برازا فيل مده بقوة عسكرية، وبالفعل تم إرسال قوة إضافية مكونة من (300) جندي فرنسي، وعلى مقربة من قرية (دورتي) اصطدم الفرنسيين بهجوم عنيف قامت به قوات تاج الدين ودود مرة المشتركة فقتل تاج الدين وعدد كبير من جنوده، وفقد الفرنسيون القائد الأعلى لقوات الحملة وحاكم أراضي تشاد وعدد من الضباط وضباط الصف والجنود، هذه الهزيمة منيت بها القوات الفرنسية من جراء صلابة المقاومة التشادية (المحي، 1982م، ص144، 145).

وهكذا يتضح بجلاء أن فرنسا عجزت عن حسم الموقف عسكرياً بسبب إصرار دود مرة على مواصلة الحرب، رغم الضغوط التي تمارس عليه من أجل إنهاء المقاومة المسلحة التي يقودها ضد الوجود الفرنسي، فقد لجأت إلى الحل الدبلوماسي للضغط عليه وقبول التفاوض السلمي، فقد طلبت الحكومة الفرنسية عن طريق قناصلها في كل من السودان واسطنبول لإيقاف الدعم لـ (دود مرة) سواء أكان من علي دينار أو من قوات المجاهدين الليبيين، لغرض إيقاف المقاومة المسلحة ضد الوجود الفرنسي، بالإضافة إلى استشهاد أغلب القادة العسكريين وعدم تكافؤ الإمكانيات العسكرية، ومساهمة محمد أصيل في إنهاء حركة المقاومة لدعمه للقوات الفرنسية (الحديري، 1998م، ص55، 56، 57).

وبعد أن استسلم دود مرة حقناً للدماء وإنهاء المقاومة المسلحة، وتلقيه رسالة الحاكم العسكري الفرنسي في تشاد (لارجو) يأذن له فيها بدخول أبشه، ووعده بالمحافظة على حياته وحياة أفراد أسرته، في يوم 25 أكتوبر 1911م، دخل أبشه واستقبل استقبالاً حاراً، وعلى الفور صدر قرار بمنحه مرتباً شهرياً قدره 1000 فرنك فرنسي، ولم تمض أيام قلائل حتى تم نفيه إلى (فورت لامي) وبقي هناك إلى أن توفي في 6 أبريل سنة 1927م، أما أصيل فلم يستمر في الحكم أكثر من ثلاث سنوات، إذ تخلت عنه السلطات الفرنسية وأصبح غير مرغوب فيه كملك على البلاد، وأتهم بالتحريض على الثورة ضد الفرنسيين، وفي 14 يوليو 1914م حكم عليه بالسجن لمدة عشر سنوات، توفي في السجن يوم 14 يونيو

1915م، وكان يمثل رمزاً للخيانة والعمالة ضد شعبه، انتهت حركة المقاومة وشرعت السلطات الفرنسية في تطبيق نظام استعماري تحت إدارة الحاكم العسكري الفرنسي في تشاد (الحنديري، 1998م، ص58). قامت السلطات الفرنسية بتنفيذ بعض الخطوات الإدارية من أجل تأسيس دولة تشاد الحديثة عن طريق ضم جميع أراضي الممالك القديمة في دولة واحدة، وترسيم الحدود السياسية للبلاد، لذلك نظر سكان الشمال إلى الفرنسيين على أنهم غزاه يحاولون بسط سلطتهم الاستعمارية، ويجب محاربتهم بكل ماديهم من قوة، فمنعوا أبنائهم من الالتحاق بالمدارس الفرنسية، وتصدوا بكل قوة لحملات التبشير وقاطعوا الوظائف الإدارية والإنخراط في سلك الجيش والشرطة وامتناعهم عن دفع الضرائب، ولكنهم تمكنوا من إقناع بعض الشيوخ القبائل والفقهاء، عن طريق الإغراءات المالية في إطار فرنسة النخبة، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك، فقد اتخذ العداء ضد الفرنسيين ألواناً متعددة من قبل أبناء الشعب التشادي، مثل المقاومة المسلحة والهجرة، والعصيان، التمرد، كتمرد قبائل المايا وأولاد جمعة وأبو شارب والممي، لذلك اضطرت الإدارة الفرنسية للإبقاء على سيطرة السلاطين المحليين، ومنعت قيام الأحزاب السياسية، واستمر الوضع السياسي حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، تلك الحرب التي كانت فاتحة تغيير الظروف المحلية والدولية فمنحت فرنسا تشاد كغيرها فرصة جديدة لأجل تطور الحياة السياسية فيها (محمد، 2007م، ص98، 99).

وبدأ تنظيم الأحزاب السياسية التي أخذت تشارك الأوروبيين في الرأي والحوار وتطالب بتحمل المسؤولية في الهياكل السياسية الجديدة (القوزي، 2006م، ص266). وظهر في عام 1945م، حزب الاتحاد الديمقراطي، وهو أول حزب سياسي برئاسة (العربي القوتي) كفرع محلي لحزب تجمع الشعب الفرنسي، وظهر حزب آخر في 1947م، وهو الحزب التقدمي التشادي برئاسة (جبريل ليزت)، فرع محلي لحزب التجمع الديمقراطي الإفريقي المنبثق من الحزب الاشتراكي الفرنسي (المحي، 1982م، ص213، 215).

وبعد حل حزب الاتحاد الديمقراطي التشادي في عام 1952م أدى هذا الإجراء إلى ظهور أحزاب أخرى، كان من أبرزها الحزب التقدمي التشادي المستقل برئاسة (جان باتيست) والحزب الاشتراكي التشادي المستقل بزعامة (أحمد غلام الدين)، أما العربي القوتي فقد غير اسم حزبه إلى الحركة الاجتماعية التشادية، ولم تنته عملية الولاءات والانقسامات السياسية داخل الأحزاب، وخاصة بعد صدور القانون

(الإيطاري) في باريس 1956م، الذي أقر بموجبه السماح للأقاليم ما وراء البحار تشكيل حكومات برلمانية، فكانت إنتخابات عام 1957م شديدة التنافس لإختيار أعضاء المجلس المحلي لأقاليم تشاد، فقاد هذا إلى ظهور ائتلافات جديدة بين الأحزاب الموجودة، وفاز في الإنتخابات الحزب التقدمي الإشتراكي، وقام بتشكيل أول حكومة تشادية في عام 1957م، وبعد صدور الدستور عهد ديغول 1958م الذي اعطى للمستعمرات حق اختيار النظام السياسي الذي تراه يناسبها، وعلى الفور عقد اجتماع زعماء الحركة الوطنية وقررو المحافظة على وضع تشاد ضمن المجموعة الفرنسية، وتسمى جمهورية تشاد.

استمرت الصراعات الحزبية وتبعها سقوط حكومات، ومما زاد الأمر تعقيداً شعور النواب الجنوبيين بالتفوق على الشماليين في شتى المجالات، وجعلهم يطرحون فكرة انفصال الجنوب عن الشمال وتأسيس نظام حكم فيدرالي، فكان ليست أشد المعارضين لفكرة الانفصال مما أفقده ثقة الجنوبيين به والبحث عن شخصية بديلة هو الجنوبي (فرانسوا تمبالباي) الذي برز في قيادة الحزب التقدمي التشادي الذي قاد مجموعة تحالفات من أجل الوصول إلى رئاسة الدولة (محمد، 2007م، ص 100، 101).

أولاً: تولى تمبالباي الحكم 1960 - 1975م:

شهدت القارة الأفريقية يقظة سياسية بعد الحرب العالمية الثانية، وبدأت الأصوات التحررية التشادية الداعية تتصاعد ضد الإستعمار رغم اختلاف مشاربهم وانتمايتهم السياسية من بين المواطنين والإدريين والمحافظين ذوي العلاقات بالمستوطنين الفرنسيين وبين التقدميين من أبناء المسلمين المطالبين بالإستقلال (الحنديري، 1983م، ص 98). وخاصة بعد تراجع ديغول عن وعوده وتعهدهاته التي قطعها على نفسه للأفريقيين بأنه سيكافئهم بالإستقلال، وفي الوقت نفسه تولد شعور لدى الفرنسيين بأن رحيلهم عن دولة تشاد قد أصبح وشيكاً، ولا إمكانية للتعاون مع المسلمين، ومن ثم أصبح الهاجس الوحيد لديهم هو تمكين غير المسلمين من الحكم حتى يكونوا أداة طيعة في أيديهم، وبالتالي قام المستعمر بتوليته رئاسة الجمهورية لرجل غير مسلم وثني من الجنوب وهو (فرانسوا تمبالباي) الذي تربى في أحضان فرنسا ومدراسها وكنائسها، وهيء لهذا المنصب لإستغلال البلاد (إدريس، 1996م، ص 78، 79).

وفي 16 - 17 من شهر مايو 1960م، عقد ممثلو دول إفريقيا الإستوائية (تشاد، إفريقيا الوسطى والكنغو الأوسط، الجابون) اجتماعاً بمدينة فورت لامي من أجل تكوين اتحاد جمهوريات إفريقيا الإستوائية، في حين قررت الجابون الحصول على استقلالها، بينما تمسكت الدول الثلاث بالبقاء ضمن

الرابطة الفرنسية، وفي بداية شهر يوليو 1960م عقدت الدول الثلاث اجتماعاً آخر في باريس قررت من خلاله استقلال كل دولة على حدة، وفي يوم 12 من نفس الشهر وقع تمبالباي مع الوفد الفرنسي برئاسة وزير الشؤون الثقافية (مالرو) اعلان إستقلال تشاد في 11 أغسطس 1960م، ووقع فرانسوا تمبالباي مع أمين الدولة الفرنسي قوبير إتفاقية تعاون بين البلدين شملت المجال العسكري والسياسي والاقتصادي والمالي، ومن ثم وافق مجلس الدولة بالإجماع على ترقية تمبالباي إلى رئيس الجمهورية ورئيساً للحكومة (الحنديري، 1998، ص114).

وبعد ما نالت تشاد استقلالها بالكامل عن فرنسا، وتولى تمبالباي مقاليد السلطة، قام بحملة تطهير واسعة للخلاص من المعارضين السياسيين، وفي الخامس من سبتمبر 1960م كان غابريل أول ضحاياه، وتم نفيه خارج البلاد، واعتقل رئيس المجلس (أحمد كوتوكو)، وفي سبتمبر 1961م وبعد أن اكتشف أنه من أصل كامبروني تم إبعاده إلى بلاده (عثمان، أكتوبر 2003م، ص22).

والمنتبع للوضع السياسي في تشاد يرى أن أبناء المسيحيين من أبناء الجنوب، قد نالو نصيباً وافراً من المناصب الإدارية العليا في البلاد، وبذلك حدث الصراع بين الشمال والجنوب بين الأغلبية المسلمة والأقلية المسيحية، وفي مطلع العام 1960م قام الحزب التقدمي التشادي بتعديل الدستور، وبموجبه صارت اللغة الفرنسية اللغة الرسمية، وتم تشكيل الوزارة الجديدة مناصفة بين المسلمين والمسيحيين، ولم يرض الزعماء المسلمين بهذا التقسيم، ولذلك قامت المعارضة من جديد بين الأحزاب التشادية، وخاصة الإسلامية منها، فقام تمبالباي بعقد مؤتمر في 1961م، في مدينة أبشه عاصمة المعارضة، ناقش خلاله مع الأحزاب ضمها في حزب واحد وهو الحزب التقدمي التشادي، وتم قبول الضم الطوعي بين حزبي (الوطني الأفريقي) و(التقدمي التشادي)، وكونا حزب الإتحاد من أجل تقدم تشاد (الحنديري، 1983م، ص102).

وفي فبراير 1962م، أصدر تمبالباي (قانون الطوارئ) بموجبه حل كل الأحزاب وضمها في الحزب التقدمي التشادي، وأصبحت الدولة تدار بواسطة الحزب الواحد، وتم اقضاء أهل الشمال من المشاركة في الحياة السياسية بصفة عامة، كما حاول أن يفرض على البلاد عادات وطقوس وثقافات الجنوبيين، وقام بحملات اعتقال في أواسط المسلمين، وحكم على بعضهم بأحكام قاسية، وصل بعضها

إلى السجن المؤبد والبعض الآخر لمدة متفاوتة، بتهمة زعزعة أمن الدولة، وكان تمالباي يولى أهمية خاصة للجنوبيين المسحيين (أبو قصة، 2013م، ص22).

وحرصاً منه على تقوية نفوذه وتركيز السلطة في يده، قام في يوم 14 أبريل 1962م، بإجراء تعديل في الدستور، أعطى لنفسه مطلق السلطات، كتنعين الوزراء وعزلهم، وترأسه لمجلس القضاء الأعلى، وتشكيل المحكمة العليا، وعقد الإتفاقيات مع الدول الأجنبية.

وأعلان حالة الطوارئ والأحكام العرقية، ونص الدستور على انتخاب الرئيس لمدة سبع سنوات، ويتم انتخابه من قبل المجلس التشريعي وزعماء القبائل ورؤساء المقاطعات ولايجوز إقالته إلا بالأغلبية المطلقة للمجلس.

ومما زاد الأمر تعقيداً الأوامر الصادرة في 16 سبتمبر 1963م بإلقاء القبض على ثلاثة وزراء سابقين هم جان باتيست وجبريل خير الله وأحمد غلام الله، الذين كانوا في اجتماع سري في منزل جبريل خير الله بالعاصمة (انجامينا) وقد تبادل هؤلاء الزعماء إطلاق النار مع قوة الجيش المكلفة بالقبض عليهم وأدى هذا الحادث إلى تجمع المواطنين وانطلاق مظاهرة عارمة، ضد الحزب الحاكم، نتج عنها مصادمات بين المتظاهرين وقوة من الجيش تسبب في مقتل ما يزيد عن 500 مواطن وجرح الآلاف، هذه الإعتقالات زادت من حدة الإصرار الشعبي على استمرار المقاومة ضد النظام الحاكم (الحنديري، 1983م، ص103).

وفي يونيو 1964م، عقد اجتماع المؤتمر الوطني تم فيه منح تمالباي السلطة الكاملة في السيطرة على قرارات الحكومة واختيار الوظائف السياسية وإلغاء مبدأ الإنتخابات (الحنديري، 1998م، ص131).

وبحلول العام 1965م حل موظفو الحكومة التشادية في إقليم يوركو أيندي مكان الوكلاء الأجانب الذين مكثوا بهذه المناصب أكثر من أربع سنوات بعد الإستقلال، في حين أن سكان بوركو انيدي تبستي الإقليم الصحراوي، لم يشعروا بالإنتماء للكيان السياسي التشادي الجديد الذي برز للوجود في أغسطس عام 1960م، حيث إن ممارسات الإدارة الجديدة لا تختلف عن حقبة الإستعمار، بل ضاعفت من ابتزاز الأهالي وتعرض أعيانهم للمعاملة السيئة (عثمان، أكتوبر 2003م، ص22).

وخاصة بعد ثورة التوبو التي قامت في عام 1965م، نتيجة للنزاع بين أفراد الجيش التشادي بقرية برداي وبعض المواطنين، قتل فيه أحد أفراد الجيش، فأنتقم الجنود من سكان التوبو، وفي مقدمتهم زعيم التوبو (ودي كيشديمي) الذي ضرب بالسياط أمام رعاياه في وسط من السخرية فهاجر إلى ليبيا واشتدت الثورة خلال السنوات 67، 68، 1969م (الحنديري، 1983م، ص107).

وقد شهد العاشر من نوفمبر 1965م انفجاراً للأحداث في (مانغالي) في منطقة الوادي (محافظة على الحدود السودانية) فتدخل الجيش بأمر من سillas سيلينغار وزير الداخلية آنذاك، أدى إلى سقوط ضحايا نتيجة لهذا التدخل، ودخلت تشاد متاهة الحرب الأهلية لعدة سنوات كان الرئيس تمبالباي يحاول انقاذ البلاد تقادياً لانقلاب زمام الأوضاع ولكن دون جدوى (عثمان، أكتوبر 2003م، ص23).

إلا أن السياسة الفرنسية لوقت قريب قائمة على أساس تجاهل الثقافات والعادات والتقاليد الوطنية للمجتمع التشادي، وكانت سياسة (الامتصاص) التي رسمتها تقوم على أساس القضاء على هذه الصلات التي تربط سكان البلاد بماضيهم وبأوطانهم.

فأهملت التعليم في مستعمراتها فقد كان ضئيلاً جداً، بسبب العقوبات التي وضعت من ناحية السن، فكانت تحول دون إلحاق عدد كبير من الأفارقة بالمدارس والتعليم المتاح لهم لا يتعدى التعليم الابتدائي (الجمال، 1980م، ص514).

بالإضافة إلى التعليم الديني الذي ظل يتم تطوعاً على أيدي الشيوخ من العرب والفلاحي، هذه العوامل أدت إلى قلة الموظفين الإداريين المدربين في أثناء الحكم الفرنسي، في الوقت ذاته أرسلت فرنسا عدد من المدربين لتلقي دورة تدريبية على شئون الإدارة، ولكن هذا لم يجد نفعاً، لأن الموفدين كانوا من نتاج المجتمع الجنوبي السارا الوثني المسيحي الذين يجهلون عادات وتقاليد السكان في المناطق الشمالية المسلمة، هذا الإهمال أدى إلى تفشي الرشوة والفساد والوساطة بين الإداريين ورجال الشرطة والجيش، ومما زاد الأمر صعوبة، فرض ضرائب باهضة على الممتلكات والأفراد، وعاملوا المواطنين في أثناء جمع الضرائب معاملة قاسية (الحنديري، 1983م، ص104، 105).

ومن خلال ما تقدم يتضح للباحث أن الفترة الأولى من حكم تمبالباي والتي امتدت منذ الاستقلال أي عام 1960م وحتى العام 1965م شهدت العديد من الأحداث والتطورات السياسية كانت بدايتها إيجابية أي مرحلة تأسيس دولة، ومن ثم تغيرت الموازين بسبب سياسة حكم الحزب الواحد للبلاد، كل هذه

العوامل مجتمعه عجلت بقيام الثورة، وعمت الإنتفاضة في معظم الأقليم التشادية مثل إقليم إيلينا والسلامات وإقليم واداي وكانم وبوركو أنيدي تبيستي وبدأت الثورة في كل الأقاليم في أوقات مختلفة بداية من 1965-1969م وقد سلكت أوجهاً متعددة من المظاهرات رافضة أداء الضرائب للحكومة، وقيام المواطنون من قبيلة الموبي في مدينة (ماجالمي) بإغتيال عدد عشرة من موظفي الحكومة على رأسهم نائب المنطقة، وردت الحكومة علي هذه الأعمال بالعنف في منطقة (إدري ام دام)، من إقليم الواداي وضاعفت الضرائب المفروضة إلى ثلاثة أضعاف مما كانوا يدفعونه، وزيادة الضريبة المفروضة على الأفراد، الذين يحق لهم التصويت حتي شملت المرأة، وامتدت مظاهرات الإحتجاج حتي ضمت العديد من المناطق الأخرى، وفي المقابل شهدت مدينة أبشه إغتيال عدد من موظفي الحكومة خلال الفترة من 1967-1968م.

هذه الثورة يغلب عليها طابع الفوضى، وعدم التنظيم والنزاع القبلي بين السلطة المركزية والأقاليم الأخرى، وذلك راجع إلى تمسك الزعماء بمناصبهم كقيادة إقليمية، وتعدد الزعمات وانقسام الأحزاب، وتعد مشكلة في سبيل تحقيق أي نصر سياسي ضد حكومة تمبالباي بعد الإستقلال. وانضم للثورة الكثير من الشباب الذين طردوا من مدارسهم وهجروا مزارعهم ومواشيهم نتيجة لكثرة الضرائب التي فرضت عليهم فانخرطوا في صفوف الثوار للمشاركة في القتال ضد القوات الحكومية والفرنسية (الحنديري، 1983م، ص106، 107).

وفي المقابل ظهر على المسرح السياسي، جبهة التحرير الوطني (فرولينا) المعارضة لنظام تمبالباي في تشاد، التي تأسست عام 1962م بشكل سري، والتي انبثقت عن الأحزاب السياسية المعارضة مثل الإتحاد الوطني التشادي، ثم أعيد تنظيمها في سنة 1966م في السودان، كرد فعل على القرارات التي اتخذها تمبالباي مثل إعلان دولة الحزب الواحد وقوانين الضرائب والسجن والإبعاد والإعدام ضد المعارضيين له، وشارك في تنظيمها بعض الأحزاب والهيئات مثل الإتحاد العام لأبناء تشاد والحركة الوطنية لتحرير تشاد ودمجت في جبهة التحرير الوطني فرولينا، وأسندت أمانتها لإبراهيم أبانتشا.

وانضمت إليها مجموعة أخرى من الفصائل المقاتلة، ولكل فصيلة قيادة خاصة واسم مميز، مثل جبهة تحرير تشاد بقيادة أحمد موسى حسن، وحركة تحرير الوطن التشادية التي كان يقودها إبراهيم أبانتشا، ثم إنتقلت قيادته إلي أباصديق، وقوات جيش الشمال بقيادة حسين حبري وقوات جيش الشعب

بقيادة جيكوني وداي، والجبهة الشعبية لتحرير تشاد بقيادة أبوبكر عبدالرحمن ومحمد سوا، وجيش البركان بقيادة محمد البقلاني، واتخذت هذه الفصائل قواعد مختلفة في الشمال والجنوب والشرق والغرب للإطلاق منها داخل البلاد، وتوجيه ضربات ضد القوات الحكومية (الجنديري، 1998م، ص 136، 137).

وتعتمد هذه الفصائل في تمويلها على مجموعة من الدول، مثل ليبيا، الجزائر، السودان، فرنسا، نيجيريا، وهذه الجبهة تعتبر بديلاً عن الأحزاب التي حُلّت من قبل الرئيس تمبالباي، من مزوالة نشاطها السياسي، وهي الوجه الجديد للنضال السياسي المعارض لنظام تمبالباي والتي استفادت من تواجد مكاتبها الإعلامية في كل من ليبيا والجزائر، ومخاطبة جماهيرها التشادية للانضمام إلى صفوف الثوار موضحة أهدافها في القضاء على نظام الحكم وإجلاء القوات والقواعد الأجنبية من أرض الوطن، وإقامة حكم ديمقراطي، وبناء نظام اقتصادي مستقل وتطهير البلاد من النفوذ الصهيوني، واعتبار اللغة العربية لغة البلاد الرسمية (الحنديري، 1983م، ص 108).

وخاضت معارك عنيفة ضد الحكومة القائمة في البلاد وخصوصاً في المناطق الشرقية والوسطى وظهرت على المسرح السياسي كحركة مسلحة بعد الاستقلال وهدفها تفويض أول حكومة وطنية للبلاد، واستفحلت أثناء الاستقلال، بسبب تمادي حكومة تمبالباي في أخطاء الماضي وتصور حسابات المستقبل، وفي أعقاب أول هجوم عسكري منظم لها عام 1966م، اضطرت السلطات الإعراف بوجود تنظيم معاد لها، ثم استدعت القوات الفرنسية لمساندتها، في مقاومة هؤلاء المعارضيين (نصر الدين، 2011م، ص 294).

ومن خلال العرض السابق تبين للباحث أن تمبالباي خلال فترة حكمه الثانية من 1965-1968م لم يستطيع أن يحقق الحد الأدنى من الاستقرار، وبالتالي تحولت تشاد إلى ساحة صراعات، نتج عنها رفض التشاديين لهذا الأسلوب، وبذلك انطلقت أذرع المقاومة تجوب أرجاء البلاد، محرضة على الثورة ضد النظام الحاكم، كما اسندت هذه المقاومة لظهور جبهة التحرير الوطني الفرولينا، التي دعمت المقاومة المسلحة، وأصبحت المعارك والهجمات تنهال على القوات الحكومية من كل جانب، وقد ألهمت الانتصارات التي حققها مقاتلو الجبهة في ميادين القتال حماس المواطنين، وخاصة الشباب الذين ليس لديهم عمل أو الذين أبعادوا عن مزارعهم وألتحقوا بصفوف المقاتلين، ومع تعاظم ضربات جبهة التحرير فرولينا، وخطورة الوضع توجه الرئيس تمبالباي إلى القوات الفرنسية طالباً منها التدخل، وذلك لحماية

العاصمة من هجمات جبهة فرولينا التي كان يتوقعها الرئيس تمبالباي، لأن تحركاتها تهدف إلى إحكام سيطرتها على المناطق المحررة في الوسط الشرقي، أما سكان أبشه العاصمة الإقليمية شرق البلاد يعيشون في حالة ذعر تحسباً لهجوم فرولينا.

بالإضافة إلى وجود بعض المدن الصغيرة وسط البلاد تعيش تحت التهديد المباشر مثل (غارا) و(شاري باقرمي) وهذا الخطر هو الذي قاد تمبالباي إلى طلب المساعدة العسكرية الفرنسية.

وتلبية لطلب الرئيس تمبالباي اتخذ الرئيس ديغول قراره شخصياً دون الرجوع للحكومة الفرنسية أو الجمعية الوطنية، رغم وجود شخصيات سياسية فرنسية لم تؤيد هذه العملية، وتم إرسال قوة عسكرية مكونة من (800) جندي من جنود المظلات، لإن ديغول كان يرى في تشاد بأنها جزء لا يتجزأ من مغامرة فرنسا الحرة، ولا يمكن التخلي عنها لثوار فرولينا، وللحفاظ على قاعدة لامي العسكرية من الإنهيار، لكي تحتفظ فرنسا بشرعيتها السياسية في إفريقيا، ولإنقاذ نظام تمبالباي المهدد داخلياً وتحطيم التمرد عسكرياً (جماعة من الباحثين، 2001م، ص 203، 204، 205).

ومما زاد الأمر تعقيداً تحركات الجبهة على الحدود السودانية، وقيامها بالهجوم على بعض المواقع التابعة للقوات التشادية، وحصولهم على الدعم اللازم من بعض القبائل القاطنة بالقرب من الحدود مثل السلامة والمومي، وقيام بعض قادات الفصائل بهجمات مثل أحمد موسى قائد فصيل جبهة تحرير تشاد الذي هاجم القوات الحكومية، وإبراهيم اباتشا الأمين العام الذي قام بهجمات مماثلة، ولكنه قتل في سنة 1968م، بالقرب من مدينة أبشه، وأدت هذه الحوادث إلى توتر في العلاقات بين الحكومتين التشادية والسودانية، عقب إتهام السودان بتقديم المساعدات للثوار (الحديري، 1998م، ص 139).

وقد أحدثت سياسة تمبالباي تدمراً كبيراً بين فئات المجتمع التشادي سواء بين الشماليين وكذلك الجنوبيين في منطقة السارا الذين كانوا مناصرين له، مثل الدكتور بونو الذي انتقد سياسة الحكومة، وطالب بإنهاء الوجود العسكري الفرنسي وتحسين ظروف الفلاحين ومربي المواشي وبخاصة مزارعي القطن، كل هذه الأحداث السابقة كشفت مدى عجز القوات المسلحة التشادية عن حماية النظام وصد هجمات الثوار والإعتداءات الخارجية، أدت إلى شعور تمبالباي بخطورة الموقف وقد لجأ مجدداً للحكومة الفرنسية لطلب المزيد من المساعدات العسكرية، للتصدي لهجمات الثوار، وفي المقابل أرسلت القوات الفرنسية أعداد إضافية لقواتها العاملة في تشاد بما يزيد عن ثلاثة آلاف جندي من سلاح المظلات

بالإضافة إلى قواتها المتواجدة بجمهورية إفريقيا الوسطى بالقرب من الحدود التشادية، والمعدة أصلاً للتدخل في تشاد كلما دعت الظروف إلى ذلك. وكان الهدف الأساسي من وراء هذا التدخل الفرنسي في تشاد هو القضاء على الثورة في مهدها قبل انتقالها إلى باقي الدول الإستوائية (الحنديري، 1998م، ص 139، 140).

إن هذا التعاطف الفرنسي مع تمبالباي أثار ضدها احتجاجاً دولياً واعتبر ذلك تصرفاً استعمارياً، وردت فرنسا على ذلك بأن مافعلته لا يتعدى مساعدات عسكرية للحكومة التشادية، بغرض تدريب القوات المسلحة وإقامة بعض المشروعات الاقتصادية.

وقد حاول تمبالباي اغتنام فرصة الهدوء النسبي والإداري الذي أجل سقوط نظامه، فقام في الفترة من 1969 - 1971م، بعدة إصلاحات منها إطلاق سراح ما يقارب من 600 سجين سياسي، وأعطى الأمان لبعض القادة الثائرين في الشمال، وسمح لبعضهم بالمشاركة في تشكيل الوزارة، وطرد عدد من الوزراء الجنوبيين الذين عارضوا سياسة المصالحة مع الشمال، وأعاد للسلطين بعض صلاحياتهم، وقيامه ببعض المشروعات الاقتصادية لتنمية المناطق الريفية ومصالحته مع زعيم التبو ودي كيشيديمي، وبتعديل وزاري عام 1971م.

هذه الإصلاحات التي قام بها تمبالباي ألهمت مشاعر البيروقراطيين الجنوبيين بسبب تصالحه مع الشماليين، محاولين التقليل من أهميته، ومنادين بإقامة مشروع اقتصادي يهدف لتنمية زراعة القطن في الجنوب، باعتباره أخصب مناطق تشاد لزراعة القطن، وإقحام ضباط الجيش من السارا في هذا المشروع، ولكن تمبالباي كشف المخطط في أحد خطابه في إنجامينا، وأشار إلى أن بعض الإداريين يسعون إلى زعزعة الحياة السياسية في البلاد (الحنديري، 1983م، ص 109، 110).

ولم تدم حالة الهدوء والاستقرار طويلاً حيث اجتاحت البلاد من جديد المظاهرات الطلابية التي قامت في 29 / 11 / 1971م، في أنجامينا تنادي بسقوط تمبالباي، وتطالب بالجيش مما يدل على اشتراك ضباط الجيش في إثارة الإضطرابات، وعلى أثر ذلك تم عزل الجنرال (دومرو) رئيس أركان الجيش، وتم تعيين خلفاً له العقيد معلوم.

وقبلها بأشهر قليلة أعلنت الحكومة التشادية عن محاولة انقلاب في إقليم البطحية قام بها مجموعة من الثوار بقيادة ضابط شرطة، بدعم من ليبيا، ولذلك قطع النظام التشادي علاقاته السياسية مع ليبيا (الحنديري، 1983م، ص110، 111).

وفي يونيو 1972م قامت مجموعة من الجنود بمحاولة إنقلاب للسيطرة على مطار أنجamina، وتفجير مستودعات النفط، وشملت الثورة مناطق الجنوب الموالية للرئيس، ولكن الإصلاحات السابق ذكرها لم تعمر طويلاً، بالإضافة إلى انتخاب تمبالباي لفترة رئاسية ثانية زاد من حدة الثورة.

ومما تقدم يتضح لتمبالباي بالتحديد من العام 1972م أنه أصبح أمام حقيقة واقعة، وهي أن نظامه غير قادر على قيادة البلاد، وإن الإصلاحات التي حاول القيام بها لم ترض كل الأطراف، وإن أعمال النفي والقتل والسجن التي أصبحت سمة عهده لم تؤدي إلا لعدم الاستقرار، وهذا ما صرح به تمبالباي شخصياً (الحنديري، 1983م، ص111). وخاصة بعد الإنتفاضة الثانية للطلاب والمتقنيين والسياسيين الذين تم إبعادهم وأغضبهم عودة القوات الفرنسية إلى البلاد، أمثال الدكتور أوتيل بونو الذي ظل يهاجم سياسة تمبالباي، وتعرضه للإعتقال أكثر من مرة، واغتيل أخيراً في باريس وهو يستعد لتأسيس حزب في المنفى، وعلى أثر هذه الإنتفاضة أصدر الرئيس أمراً بالقبض على العقيد معلوم وأم كلثوم رئيسة الجناح النسائي ووجهت لها تهمة تدبير مؤامرة عرفت بمؤامرة الخروف الأسود، والكل يعلم أن الأسباب الحقيقية وراء اعتقالها تكمن في وقوفها إلى جانب الطلاب الذين ألغيت منحهم الدراسية، وبعد فترة قصيرة انتقدتها الحكومة والذين شاركوا معها واتهموها بممارسة الشعوذة والتأمر لقلب نظام الحكم وتصفية رئيس الدولة (عثمان، أكتوبر 2003، ص28).

وقد تعددت فئات المعارضة وتباينت أطرافها فهناك مؤمرات تحاك من قبل الأحزاب المعارضة والثوار وضباط الجيش والمستشارين والفرنسيين، بالتزامن مع شدة الجفاف والجوع والأمراض التي تهدد الآلاف من السكان والحيوانات، فإن سنوات 1972-1973م، تعد من أصعب السنوات التي مرت بنظام تمبالباي فحاول الخروج من هذه الأزمة بالزج بالمفكرين والسياسيين في السجون وإنشاء جهاز للأمن ورصد لهم ميزانية خاصة، وأمر بإقامة مشروع لزراعة القطن في الجنوب لمحاولة إرضاء الجنوبيين، لإقامة مشاريع مماثلة لمناطق الشمال، وسمي هذا المشروع (بالزراعة العلمية) علماً بأنه لم يحقق النتائج المستهدف، فاتجه تمبالباي إلى الدول الصديقة وخاصة ليبيا طالباً المساعدة، وأسفرت هذه الزيارة عن

قطع علاقاته مع العدو الإسرائيلي، وحصوله على المساعدة المالية من ليبيا (الحنديري، 1983م، ص112).

والمحاولة الأخيرة التي قام بها تمبالباي لإنقاذ مايمكن إنقاذه من نظامه المنهار ففي عام 1973م، قام بثورة ثقافية في البلاد لإرجاع ثقة المواطن بالنظام، وشمل برنامج الثورة الثقافية في عدة جوانب بموجبها أعيدت تسمية الشوارع والمدن بأسماء عربية، مثل فورت لامي التي صارت تسمى في عام 1973م بـ (أنجامينا) وغيرها من المدن الأخرى، وبدأت تلك الفترة تشهد تنديدا في كل المناسبات بالحكومة الفرنسية لإتهامها بمحاولة الإطاحة بالنظام، ولم ترحب فرنسا بالإنقلاب الثقافي في تشاد، وفي الوقت ذاته لم يرض تمبالباي على السياسات الفرنسية التي تتبعها حول تشاد، وقام بتأسيس هيكل سياسي جديد بدل الحزب تحت اسم الحركة الوطنية الثقافية الإجتماعية (الحنديري، 1998م، ص145).

ولعدم قدرته على إصلاح الأمور قام في أبريل 1973م بإعتقال عدد من ضباط الجيش من بينهم قائد قوات الدرك (كوتيجاغيرينا) والعقيد جيمي ماماري والجنرال تيغي جوغو، المتهمون بالتحريض على التمرد، إلا أن حسين حبري طالب بإطلاق سراح اثنين وثلاثين من السجناء السياسيين، بما فيهم الجنرال معلوم، مقابل إطلاق سراح الرهينة الفرنسية مدام كلوستر.

ومن الواضح أن العسكريين قد سأموا من الحرب التي استمرت لسنوات وهم يطاردون التوبو في الجبال دون القضاء عليهم، والكثيرون من رفاقهم قتلوا على أيدي المجرمين وهذا ما دفع بالجيش إلى رفضه للأوامر العسكرية الصادرة له بالتوجه إلى جبهات القتال، وفي المقابل حاول تمبالباي تطمين أنصاره بأنه لايمكن حدوث أي تحرك عسكري في تشاد، وهذا التصريح جعل أنصاره يعتقدون أنه مسيطر فعليا على زمام السلطة، وهذا الاعتقاد كان خاطئا في حقيقة أمره، وبدأت شعبية الرئيس تتبدد، حتى حلفاءه الفرنسيون تخلوا عنه، وبالأخص بعد الثورة الثقافية، والشئ الذي أزعج أوساط القوات المسلحة التشادية، إعلان تمبالباي قبل مغادرة أنجامينا في زيارته للكمرون عن المزيد من الإعتقالات في صفوف الضباط بعد عودته لأرض الوطن.

فرأى العسكريون أنه لابد من التحرك السريع للخلاص من هذا النظام القمعي، حيث أن فرنسا قد غضت الطرف عن تحركات القوات المسلحة التشادية، ومنحت قواتها العاملة في أنجامينا إجازة في

قضائها في الكامرون، لأن السفير الفرنسي على علم مسبق بالمخطط لأن الوقت حان من وجهة النظر الفرنسية للخلاص من تمبالباي ونظامه في تشاد (عثمان، أكتوبر 2003م، ص 41).

وفي حين تم إرجاء موعد الانقلاب الذي كان مقرر له يوم 11 أبريل بسبب هبوط طائرة الرئيس الموريتاني الإضراري في أنجamina، وفي فجر 13 أبريل 1975م، تحركت مفرزة فدائيين من مونغو بقيادة النقيب جيمتولون، توجهت المجموعة إلى معسكر هيئة الأمن التشادية، وحدثت أول المواجهات فاستسلمت قوات الأمن التشادية للمهاجمين وتم اقتيادهم لمقر الرئاسة، ثم بدأ تبادل إطلاق النار حوالي الساعة الخامسة فجراً بين الثوار والحرس الرئاسي، وتدخل الجنرال اوديغار القائد الإنتقالي للقوات المسلحة التشادية للإمساك زمام الأمور، استمر تبادل إطلاق النار حتي الثامنة والنصف، وكانت نتيجة ذلك العديد من القتلى والجرحى من ضمنهم الرئيس تمبالباي، وبعد ظهر نفس اليوم صدر بيان يعلن فيه عن وفاته، متأثراً بجراحه رغم المحاولات التي جرت لإنقاذه.

وقتل تمبالباي والسلاح بين يديه فقاتل مهاجميه حتي آخر رصاصة، وكان بجانبه عدد قليل من حرسه، بعد أن تخلى الكل عنه، سواء هيئة أمنه أو شرطته السرية التي كان يديرها الفرنسيون بمهارة، أو حتى الفرنسيون أنفسهم، فلا أحد يريد التدخل في مسألة كهذه.

بمقتل تمبالباي وأفادت البلاد من الكابوس الذي كان جاثماً عليها، لمدة خمسة عشر عاماً هدم كل الاقتصاد وخرب الهياكل الإدارية وإستيلاء العسكريين على السلطة، هو ردة فعل للدفاع عن النفس، لمجابهة موجة الاعتقالات بين كبار الضباط والإهمال المفروض على القوات المسلحة التشادية من قبل نظام تميز بالظلم، وتم تنصيب الجنرال اوديغار القائد الإنتقالي للقوات المسلحة الذي تزعم (مجموعة الضباط) الإنقلابيين رئاسة الجمهورية مؤقتاً، واتخذ العديد من القرارات خصوصاً تعليق الدستور وحل الحكومة والمجلس الوطني وإغلاق المطار أمام حركة الطيران، وبالأخص إطلاق سراح بعض الضباط منهم الجنرال فيليكس معلوم، وتيغي جوغو الرئيس السابق لمجلس تمبالباي العسكري والعقيد جيمي قائد الدرك، ونائبه كوتيغا، وأخيراً أعلن الجنرال (اوديغار) تأمين سلامة الأجانب وممتلكاتهم، وقاموا بتعيين الجنرال فيليكس معلوم على رأس المجلس العسكري الأعلى (عثمان، أكتوبر 2003م، ص 42، 43).

ثانياً: وصول فيليكس معلوم للسلطة والإطرابات الداخلية (1975 - 1982م):

بعدما وقع اختياره على رأس المجلس العسكري الأعلى في البلاد، اتبع سياسة متأنية سلكها في بداية توليه، لأنه لم يكن معداً إعداداً جيداً لجعله رجل سلطة وزعيم دولة، هذا ما جعله يستغرق وقتاً طويلاً ليحدث تغير جذري في نظام الحكم وفي تشكيل (حكومة مؤقتة) وكان يسير بخطوات ثابتة وحذرة في تشكيل حكومته التي تشكلت في 12 مايو 1975م، غلب عليها الطابع العسكري، فكانت الكفاءة هي المقياس في اختيارها.

وكان برنامج حكومته هو احترام الإرتباطات السياسية الخارجية والمحافظة على الحريات العامة، وحل جميع الأحزاب ومنع التظاهرات والتجمعات السياسية، وجعل الشعب التشادي يتمتع بكل حرياته وعدم قيام نظام دكتاتوري، وتشكيل لجنة تحقيق مالية هدفها البحث في المسائل المالية في عهد تمبالباي. وفي إطار التحقيقات تم اعتقال بعض الشخصيات مثل وزير المالية والإقتصاد ووزير التخطيط والتعاون، بتهم الاختلاس المالية، وتم إعلان أسماء المدانين لمصرف التنمية الذين لم يسددوا ما عليهم من قروض، وتم الحجز على سيارات وممتلكات الدولة التي نهبت من قبل أفراد في ظروف مشبوهة وأرجعت للدولة. وإلغاء كافة الامتيازات الإستثنائية التي منحت عام 1972م لبعض الشخصيات المرموقة والمقربة من رئيس الدولة (عثمان، أكتوبر 2003م، ص 45).

وعمل على إعادة تنظيم إدارات الدولة بالكامل، وأصبح التسلسل الوظيفي للإدارات المحلية هو السائد، دون أي إمتيازات، ولكن حسب سلم مرتبات ثابت، تبعها تعيين مسئولين جدد في المديرية والمحافظات، لأن الدولة في حالة عجز بلغ أكثر من مليون فرنك إفريقي، وبموجبه أعلن العسكريون عن حالة نقاش، وطلب من الشعب التشادي الإستعداد لذلك، ودعا المجلس العسكري الأعلى للتجار التحلي بروح الوطنية لمواجهة الظروف الصعبة والحد من إرتفاع أسعار المواد الغذائية.

وأما على الصعيد الخارجي قام بزيارات لدول الجوار لتعزيز علاقاته مع كل من الكامرون والنيجر والكنغو وإفريقيا الوسطى، والسودان ونيجيريا وليبيا، وأعاد المجلس العسكري تشاد إلى منظومة الإتحاد الاقتصادي الجمركي لدول وسط إفريقيا الذي انسحبت منه في أبريل 1968م احتجاجاً على الظلم الواقع عليها من الإتحاد، وتحسين علاقاته مع كينشاسا وصار بإستطاعة المظليين التشاديين التدريب في زائير مرة أخرى.

واعترفت إنجامينا بالحركة الشعبية لتحرير أنغولا بزعامة (أوغستيو نو بنتو) وطبعت علاقاتها مع موسكو، وعززت تشاد من روابطها مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي كثفت من أبحاثها النفطية عن طريق

شركة النفط القارية في إقليم بحيرة تشاد.

أما بشأن التعاون مع فرنسا فإن تشاد وجدت توافق في مجال العلاقات الفرنسية الإفريقية، فقام وزير التعاون الفرنسي الجديد روبرت غالي بزيارة رسمية إلى إنجامينا في الفترة من 25، 26 سبتمبر 1976م، وأكمل وزير العتاد مهمتين في خريف 1975م ويناير 1976م، بخصوص عودة العلاقات بين البلدين إلى طبيعتها والتي ضمنتها زيارة رئيس الوزراء (عثمان، أكتوبر 2003م، ص46). جاك شيراك في يومي 5، 6 مارس 1976م، وتوقيع إتفاقيات تعاون جديدة بين أنجامينا وباريس، ومواصلة سياسية التطهير لغرض تعزيز سلطاته أجرى الرئيس معلوم في 23 يونيو 1976م تعديلاً وزارياً وهو الأول من نوعه منذ تكوين الحكومة في 12 مايو 1975م.

حيث تم إعفاء ثلاثة وزراء مدنيين وحل مكانهم وزراء عسكريين، هذا التعديل الوزاري الذي قام به الرئيس معلوم كان في ظاهره هو مواصلة عملية التطهير، ولكن في باطنه هو إخراج بعض الشخصيات من التشكيلة الحكومية مثل العقيد جيمي تغاكينار ماماري وزير الداخلية والأمن الذي بقي نائب لرئيس المجلس العسكري ووزير دولة بلا وزارة، وسقط أيضاً الرجل القوي الجنرال (فيغي جوغو) بعد إدماج حقائب المالية والاقتصاد والتخطيط في وزارات الصحة والعمل والشئون الاجتماعية، وبالمقابل انضم القائد (موتيجا تميريتا) والذي كان على رأس قوات الدرك في عهد تمبالباي إلى الحكومة، كوزير للداخلية.

وللأهم من هذا كله خروج (تغانغيت) من الحكومة وهو من الشخصيات الأساسية في حكومة معلوم والذي تربطه صدقات متعددة في أوساط المجتمعات السياسية الوطنية والوزير السابق للتربية، لم يعد محتفظاً بمنصبه في هذه الحكومة التي لا تتخذ قرارات سياسية، وهو من أول المدنيين طالب بهم الجيش، ولم يكن راضياً عن الطريقة التي يدير بها العسكريون الأمور في البلاد، وبدأ يعقد بعض الاجتماعات، ففي 1976م قام بمبادرة للاجتماع بالوزراء المدنيين لتكوين خطة عمل لمواجهة السياسية التسويقية العسكرية.

ومن الملاحظ للباحث أن معلوم قد بدأ يعمل على إخلاء الساحة السياسية من أمامه، وخير دليل على ذلك هو التعديل الوزاري الذي قام به، على أساسه تم إبعاد بعض الشخصيات القوية التي تعوق سياسته، وحينها بدأ المجلس العسكري يعول على قيام مصالحه وطنية تشمل كافة الفصائل التشادية، إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال، ولم ينضم منهم سوى جبهة التحرير التشادية بزعامة محمد أحمد موسى للسلطة بمديرية ايشي (أكتوبر 1975م) وكذا الحال بالنسبة للجبهة الشعبية لتحرير تشاد بزعامة د. عوض والي، وإنضمام الديرداي خوشيدا زعيم التوبو في 14 أغسطس 1976م، (عثمان، أكتوبر 2003م، ص47).

واعتقد المجلس العسكري أن إنضمام التوبو ربما يقود إلى إنضمام ببقية المتمردين ولكن الديرداي أوضح أنه لم يعد بإستطاعته إصدار الأوامر للتوبو الذين رفعوا السلاح بوجه الحكومة، بسبب أبنه جيكوني اويدي الذي كان تأثيره كبيراً على القوات المتمردة.

إن هذه النتائج المخيبة للآمال وفشل إنجامينا في سياسة المصالحة الوطنية راجعاً إلى الدسائس التي تحاك من أطراف خارجيين مثل الجزائر وليبيا اللذان تقومان برعاية وتمويل متمردي تبستي وإلى الأحزاب اليسارية الفرنسية وطموحات بعض قادات الفصائل أمثال حسين حبري وأبالصديق وبعض القادة المتمردين الآخرين، وعلى أثر هذا الفشل قام الرئيس معلوم في 11 أكتوبر 1976م بالتوقيع على أمر يقضي بتكوين (محكمة أمن الدولة الأولى من نوعها بعدد الإستقلال). ومن حقها البث في جرائم التي تمس النظام الدستوري والتمرد المسلح ضد الدولة، والإشاعات الهدامة، (عثمان، أكتوبر 2003م، ص48).

وفي أواخر ديسمبر 1975م، أعلن الرئيس معلوم، صراحة بأنه لا يمكن تحقيق شئ دون مصالحه وطنية وأنه على إستعداد للذهاب لأي مكان وفي أي زمان من أجل التفاوض مع الثوار، وعمل على توجيه دعوة ضمنية لفرولينات بكل تنظيماتها المختلفة والحركة الديمقراطية الثورية التشادية للتفاوض من أجل السلام وإنهاء التمرد بكافة أشكاله. (عثمان أكتوبر 2003م، ص57).

إلا أن نداءاته لم تجد أذان صاغية لدى بعض الحركات مثل قوات فرولينات الشعبية للتحرير التي كانت بقيادة أبا الصديق، وهو المسؤول الأول عن الإنقسامات التي حدثت في صفوف فرولينات منذ عام 1970م، ومحاولة إغتيال رئيس الدولة فيليكس معلوم، (عثمان، أكتوبر 2003م، ص31).

وفي 18 أكتوبر 1976م حدثت إنشقاقات في مجلس قيادة قوات الشمال المسلحة بين الزعيمين جيكوني اويدي وحسين حبري، ورغم محاولات التفاوض المتعددة التي قامت بها ليبيا، غادر حسين حبري تبستي على رأس كتيبة من أنصاره وتوجه ليستقر في ماراواني شمال أبشه على الحدود السودانية.

وهكذا سيطر الجيش الثاني بقيادة جيكوني اويدي بدعم من ليبيا على إقليم بوروبو إنيدي تبستي منذ عام 1976م. وفي مايو 1977م بأوامر ليبية انضم إلى الجيش الأول وتم تكوين اللجنة العسكرية للإسلة المشتركة المؤقتة، وعلى الصعيد الميداني، مجلس قيادة قوات الشمال هي الحركة المسيطرة على معظم الأراضي، مستخدماً أسلوب حرب العصابات وسياسة الأرض المحروقة التي كانت تنفذها القوات الفرنسية والتشادية وتعد قوات الشمال المسلحة أكثر تنظيماً من أي من التنظيمات المسلحة الأخرى، وهي الجبهة الوحيدة المعتمدة كمعارضة تشادية لحكومة فليكس معلوم (عثمان، أكتوبر 2003م، ص32).

كل التنظيمات السابق ذكرها دخلت في معارك ضارية ضد النظام الجديد في تشاد، الذي حاول القضاء على حركة (الفرولينا) بجميع تشكيلاتها، إلا أن الحملات العسكرية الحكومية باءت بالفشل رغم دعم القوات الفرنسية لها (الطوير، 2002م، ص188).

وبصورة عامة وضع المجلس العسكري الأعلى ثقله على حسين حبري بجهوده لإعادة الأخوة المتصارعين إلى رشدهم، وبموجب ذلك تم عقد أول إتفاقية في 16 سيمبر 1977م بالخرطوم بين المجلس العسكري الأعلى ممثلاً في العقيد (جيمي ماماري) ومجلس قيادة قوات الشمال ممثلاً في حسين حبري.

وهي أول إتفاقية في تاريخ التمرد التشادي التي تم توقيعها بين الأطراف المتنازعة، رسخت الثقة بين المتنازعين ووضعت الأساس لحل شامل للمشكلة التشادية، وهذا ما دفع بالأطراف الموقعة تتصل بالتنظيمات المعارضة الأخرى محاولي ضمها.

وفي الفترة من 19-22 يناير 1978م التقى الطرفان مرة أخرى بالخرطوم حيث تم عقد إتفاق جديد نص على إنتخاب مجلس دستوري وتشكيل حكومة وحدة وطنية والعفو العام. فبدأت لجنة سياسية عسكرية مختلطة في 16 يناير 1978م، بغرض التشاور لوضع النظام الأساسي، على أثر ذلك منح الطرفان مهلة شهر لتكوين حكومة وحدة وطنية، ولكن الهجوم الذي شنته اللجنة العسكرية للسلاح المشترك المؤقتة أوقف تنفيذ الخطة التي أقرتها اللجنة المشتركة لمجلس قيادة قوات الشمال المسلحة

والمجلس العسكري الأعلى، فتوالت جولات أخرى من المفاوضات كان لليبيا دوراً فيها. على غرار ذلك عقدت قمه مصغرة في أواخر فبراير 1978م بسبها في ليبيا ضمت كل من القذافي وكوتشي رئيس النيجر ومعلوم الرئيس التشادي وأبوالقاسم محمد إبراهيم نائب الرئيس السوداني، التي قررت أن تلتقي كل الأطراف ذات الشأن تحت مظلة مؤتمر مصالحة وطنية، ولأول مرة منذ اندلاع الحرب الأهلية في تشاد تلتقي الحركات الثورية المختلفة في سبها 21 مارس 1978م بممثلي الحكومة التشادية وبحضور مراقبين من ليبيا والنيجر والسودان، تم الإتفاق على وقف إطلاق النار بين الجانبين وفي غضون ذلك كانت اللجنة المشتركة تعمل لوضع النظام الأساسي، للتوصل إلى السلام الدائم (عثمان، أكتوبر 2003م، ص 60).

وفي 25 أغسطس 1978م بإنجامينا وبحضور ممثل السودان عز الدين حامد وزير الدولة، وقع رئيسا الوفدين محمد نوري عن اللجنة العسكرية للسلح المشتركة المؤقتة والمقدم (كوتيجا غيرينا) عن المجلس العسكري الأعلى، على النظام الأساسي للإطار المؤسس لجمهورية تشاد، وأصبح حسين حبري في 29 أغسطس 1978م رئيساً للوزراء (عثمان، أكتوبر 2003م، ص 61).

وبعد سقوط (فايا لارغو) في أيدي المتمردين، وجهت السلطات التشادية نداء إلى فرنسا من أجل تدخل عسكري جديد، و وافق الرئيس الفرنسي (فاليري جيسكار داستان) على ذلك، ويعد هذا التدخل الفرنسي في الشأن التشادي الثاني (1978-1980م) بناء على طلب السلطات التشادية، وفي بداية عام 1978م وصل ألف عسكري فرنسي إلى تشاد، لإقامة حجر صحي على (خط إنجامينا-موسورو أباشيه) إلا أنها كانت حملة سرية للغاية بسبب الإنتخابات التشريعية الفرنسية، وبعد ذلك زاد عددها تدريجياً ليبلغ 2500 جندي، تساندها قوات جوية، وكان الهدف من هذه الحملة هي (دعم النظام) وفي نفس الوقت كان على الحملة الجديدة الإحتفاظ بخط العودة مع أعداء النظام، وهكذا أصبحت المهمة الأساسية للتدخل الفرنسي الثاني مهمة مزدوجة، وعلى الجيش الفرنسي صد أي هجوم الفرولينا بإتجاه (خط موسورو أباشيه) ولم يقوم الجيش الفرنسي الصعود بإتجاه الشمال أو حتى مساعدة قوات الجنرال معلوم. (جماعة من الباحثين، 2001م، ص 207).

وكان الهدف الأساسي من هذه الحملة هو إثبات قدرة فرنسا على التدخل العسكري في إفريقيا وأن المغامرات العسكرية الفرنسية غيرت من طبيعتها مع مرور السنين، ففي الحملة العسكرية الأولى كان هدفها هو كسر التمرد عسكرياً ومحاربة الثوار بقوة السلاح والاعتراف بالحكومة المركزية كمحاور وحيد،

أما فيما يتعلق بالحملة الثانية التي ابتدأت عام 1978م، في ظل رئاسة (داستان) قد سلكت طريقين مزدوجين، الأولى حفظ النظام من جهة والمحافظة على خط العودة مع أعداء النظام من جهة أخرى، وذلك تجنباً لما حدث إبان خطف السيدة كلوستر عالمة الآثار الفرنسية التي خطفتها قوات حسين حبري وجيكوني أويدي عام 1974م، وبقيت أسيرة لمدة ثلاث سنوات، وهكذا فرضت الحوادث على الحكومة الفرنسية التفاوض مع الثوار من أجل إطلاق سراحها، وأثناء المفاوضات التي جرت بين المبعوثين الفرنسيين وحسين حبري، أقيمت علاقات ثقة بين حسين حبري والمبعوثين الفرنسيين (جماعه من الباحثين، 2002م، ص 208).

ومنذ ذلك الوقت حاول بعض المسؤولين الفرنسيين تبني موقف الوسط في الحرب التشادية، وهكذا ظهرت الفرولينا كبديل يجب إشراكه في السلطة، وبمجرد قبول باريس هذا المبدأ، عملت على فصلها عن الجيران الأفارقة، حتي تكون هي الداعمة الأساسية لها، وهكذا أصبحت الفرولينا شريكاً أساسياً في السلطة (بقيادة حسين حبري) مع الجنيرال معلوم، ولكن لم تتوفر الثقة بينهما وشراكتهم لم تدم طويلاً.

وفي العام 1979م، اندلعت المعارك في العاصمة إنجامينا بين الرئيس معلوم و جبهة الفرولينا بقيادة حسين حبري وانضم إليهم لاحقاً جيكوني أويدي، وقد هزمت الفرولينا بقياداتها المختلفة جيش معلوم النظامي وأجبرته على الانسحاب إلى الجنوب التشادي، وكانت هذه النتيجة غير منتظرة بالنسبة لفرنسا التي تفاجأت أثناء المعارك الفرولينا بإستلائها على السلطة في البلاد، وفي الوقت ذاته اعتبر العسكريون الجنوبيون الموقف الفرنسي خيانه (جماعه من الباحثين، 2001م، ص 209).

وبعد القتال الذي اجتاحت إنجامينا والحرب المدمرة بين الإخوة في دولة يعاني شعبها الكثير وأمة تسعى إلى المصالحة النهائية وإعادة البناء، وفي 10 مارس 1979م، عقد مؤتمر (كانو) الأول في نيجيريا للمصالحة الوطنية بمشاركة معلوم وحبري وبعض التنظيمات الأخرى، وتم التوصل إلى إتفاق، نص على نزع السلاح في العاصمة وحل المؤسسات القائمة وإنشاء حكومة وحدة وطنية بمشاركة جميع الأطراف ذات الصلة بالموضوع، وإستقالة رئيس الدولة ورئيس وزرائه، وتكوين مجلس دولة مؤقت في 23 مارس 1979م، برئاسة جيكوني أويدي، (عثمان، أكتوبر 2003م، ص 71).

ولعدم تطبيق إتفاقية كانو الأولى، اتفقت جميع الأطراف على عقد مؤتمر كانو الثاني في الفترة من 3-11 أبريل 1979م بإضافة دول الجوار (ليبيا، السودان، الكامرون، النيجر، نيجيريا)، بجانب التنظيمات الموقعة في إتفاقية كانو الأولى وحيث إن مفاوضات كانو الأولى، قد اخفقت في تكوين حكومة وطنية، كانت الأولوية في كانو الثانية هي (تكوين لجنة تقصي حقائق تكلف بزيارة تشاد لمراجعة مواقف شئون التنظيمات الجديدة التي ترغب في الانضمام إلى الإتفاقية الأولى) وبمجرد الإعلان عن هذا المؤتمر قررت الفصائل المتصارعة المشاركة. وعلى غرار كانو الأولى فإن كانو الثانية لم تضع حلاً إيجابياً للأزمة التشادية، بل زادت الخلافات بين القادة بالرغم من أنهم إختاروا كانو بهدف التصالح (عثمان، أكتوبر 2003م، ص71).

فتعقد الصراع في تشاد ونتج عنه تكوين جبهة العمل المشترك المؤقتة المكونة من أبا الصديق وأجارو موسى وأحمد أصيل ومحمود أبا سعيد في عام 1979م ضد حسين حبري وجيكوني أويدي، لعدم تجاوبهم مع كل الأطراف لتشكيل حكومة وحدة وطنية، معارضين تهديدات لاغوس وطرابلس بتكوين حكومة موازية في موندو، فقام حسين حبري وجيكوني أويدي وبمساعدة فرنسا والسودان، بمناقشة دستور حكومي وفقاً لإتفاق كانو الأول، وعلى إثر ذلك تم تكوين حكومة وحدة وطنية بالإنابة في 29 أبريل 1979م رغم الإحتجاجات عليها، وكلف (لول محمد شوا) رئيساً للدولة وعين نائباً له الجنرال (بنغي جوغو) العضو السابق بالمجلس العسكري الأعلى، وهو جنوبي الأصل من قبيلة السارا، وحسين حبري وجيكوني أويدي على رأس وزارتي دولة، إحداهما وزير الدفاع والآخر وزيراً للداخلية (عثمان، أكتوبر 2003م، ص72).

وبهذه التشكيلة الحكومية الجديدة لقيادة البلاد، وإبعاد الجنرال (كاموغي) من منصب نائب رئيس الجمهورية أدى إلى انسحابه للجنوب، واستقراره في منطقة (موندو)، وفي 10 مايو 1979م، تم تكوين اللجنة الدائمة برئاسته، وهذا يفسر رغبته بالإنفصال عن الشمال، ونجحت اللجنة الدائمة في جعل الجنوب في حالة إكتفاء شبه ذاتي في جميع المجالات، وكون كيان سياسي مستقل بجيشه (القوات المسلحة التشادية) وإذاعته (راديو موندو) وصحيفته اليومية، إضافة إلى بعض المؤسسات المصرفية، ومؤسسات العون الأجنبية، التي كانت في العاصمة ونقلت مقارها إلى موندو لأسباب أمنية، وهذا التحول لم يعجب حسين حبري، وأتهم القائمين عليه بالإنفصاليين، وعلى الصعيد الخارجي، قام كاموغي بالعديد

من الزيارات الخارجية بهدف الحصول على الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي، كانت أولها إلى ليبيا واستقبل في طرابلس استقبلاً حاراً، وتم حصوله على الدعم المادي والعسكري، وفي الحال أنهم خصومه بأنه عميل للليبيا.

وهذا ما أغضب إنجامينا ودفع بحسين حبري وزير الدفاع لقمع هذا التمرد، ففي 7 مايو 1979م، أرسل إلى الجنوب قوات من الشمال (قوات الشمال المسلحة) بهمة إعادة المنشقين لحضيرة الدولة، ولكن لسوء حظه أن قواته لم تصمد في مواجهة القوات التشادية المسلحة، الأكثر تدريباً ودحرت في بالا في 31 مايو 1979م. (عثمان، أكتوبر 2003م، ص 73-74).

والقضية التشادية يغلب عليها الطابع القبلي الذي استغل من قبل تجار السياسة الذين وجدوا ضالتهم من وراء الصراعات القبلية في تشاد، ففرنسا ومن ورائها تدعم حسين حبري، وليبيا ومن معها تساند (جيكوني أويدي). وفي نهاية صيف 1979م بدأت مفاوضات الوساطة بين الأطراف المختلفة في عاصمة نيجيريا (لاغوس)، انتهت بمصالحة وطنية حملت اسم (اتفاقية لاغوس) نتج عنها تشكيل حكومة وحدة وطنية إنتقالية في تشاد، تقلد رئاسة الدولة (جيكوني أويدي) وعبد القادر كاموجي نائب الرئيس وحسين حبري وزارة الدفاع، بينما بقيت وزارة الخارجية من نصيب أصيل أحمد (زيدان، 1982م، ص 35).

كما نصت هذه الإتفاقية التي تم التوقيع عليها في (لاغوس) في ظل رعاية منظمة الوحدة الإفريقية، أن الأطراف التشادية على قناعة تامة بأن استمرار الوجود الفرنسي في تشاد يشكل عائقاً أمام حل المشكلة التشادية، لذلك يستوجب على حكومة الوحدة الوطنية، الإستعجال بخروج القوات الفرنسية من بلادهم (مجموعة من الباحثين، 2001م، ص 210).

ومن الواضح أن الحكومة الجديدة التي تتكون من هجين من الأفكار السياسية يصعب توافقها، وبالتالي محكوم عليها بالنهاية، حتي وإن لم يتم الإعتراف بذلك جهراً، مدركاً أنه عاجلاً أم آجلاً أن حكومة الوحدة الوطنية الإنتقالية سوف تنهار من ثقل الخلافات، ومما يؤكد ذلك أن قادة التنظيمات في إنجامينا لم يلتزموا بنزع السلاح إلا لوحداث ضعيفة من قواتهم تحسباً لأي حرب طارئة. (عثمان، أكتوبر 2003م، ص 76). فالأزمة لم تنته حيث إن (حسين حبري) يرى أنه أحق بالرئاسة من جيكوني أويدي) وتطور الخلاف بينهما مما أدى إلى صدام مسلح داخل العاصمة إنجامينا في 21/3/1980م.

واستمرت هذه الحرب لمدة تسعة أشهر تقريباً داخل العاصمة نتج عنها دمار شامل حل بدولة تشاد، دمرت خلالها أجزاء كبيرة من مباني المؤسسات العسكرية الحكومية والمدارس والمستشفيات ومبنى الإذاعة وجامعة أنجامينا وبعض الوزارات. انتهت الحرب في 15/12/1980م، بمساندة القوات الليبية بناء على طلب الرئيس الشرعي لجمهورية تشاد، وإتفاقية التعاون التي وقعت بين طرابلس وأنجامينا بشأن الدفاع المشترك ضد أي إعتداء خارجي وتبادل المعلومات العسكرية والأمنية، وكان لهذا التدخل دور فاعل في ترجيح كفة قوات (جيكوني أويدي) وإزاء هذه الآله المدمرة لقوات الحلفاء أيقن حسين حبري أن قواته لا تستطيع الصمود مالا نهاية فقرر الانسحاب مع قواته للسودان لإعادة تنظيمها والإستعداد لإستئناف القتال ضد قوات جيكوني أويدي والقوات الليبية، وفي المقابل عززت القوات الليبية تواجدتها في تشاد، وكاد الأمر إلى نشوب حرب بين ليبيا والسودان فسارعت ليبيا بإعلان الوحدة مع جمهورية تشاد في 6/1/1981م.

وكان هذا الإعلان بواقع الصدمة على الدول المعنية بالقضية التشادية، وتتنظر إليها بمنظار خاص بها، ففرنسا وأمريكا والكامرون ونيجيريا وإفريقيا الوسطى، تتنظر جميعاً إلى الصراع في هذا البلد ذو الأغلبية المسلمة نظرة تخوف من سيطرة العنصر الشمالي المسلم على دولة تشاد، ذات الأقلية المسيحية، هذا الإهتمام المتزايد دفع فرنسا إلى إستتفار قواتها، فأرسلت آلافاً من جنودها لتعزيز قواتها في الدول المجاورة لتشاد، وعدم سماحها للعنصر الإسلامي بالسيطرة على مقاليد الأمور في جمهورية تشاد (إدريس، 1996م، ص309). ومن هذا المنطلق عملت فرنسا بكل مافي وسعها بزرع بذور الخلاف والشقاق بين الفصائل التشادية المسلمة، وإشعال نار الحرب بالوقوف مع حسين حبري ثارة، ومع جيكوني ثارة أخرى.

ومن هنا قرر الرئيسان الفرنسي والأمريكي اللذان لم يكونا بعيدين عن الأزمة التشادية أن يتخلصا من جيكوني أويدي، الذي تولى الرئاسة بإجماع التنظيمات التشادية، وإيصال حسين حبري إلى العاصمة أنجامينا بمساعدتها، وتهريب جيكوني أويدي وعائلته بواسطة الطائرات الحربية الفرنسية إلى خارج العاصمة أنجامينا، وهكذا أصبح حسين حبري في يوم 7/6/1982م رئيساً لجمهورية تشاد. (إدريس 1996م، ص309، 310).

الخاتمة

- مُنحت تشاد استقلالها بما يضمن بقائها تدور في فلك الاستعمار الفرنسي وخاصة بعد تنصيب رئاسة الجمهورية لرجل غير مسلم وثني من الجنوب وهو (فرانسوا تمبالباي) الذي تربى في أحضان فرنسا ومدارسها وكنائسها والمهئ لهذا المنصب سبقاً.
- في فبراير 1962م أصدر تمبالباي (قانون الطوارئ) وبموجبه حل كل الأحزاب وضمها في الحزب التقدمي التشادي، وأصبحت الدولة تدار بواسطة الحزب الواحد، وتم إقصاء أهل الشمال من المشاركة في الحياة السياسية بصفة عامة.
- لضمان تقوية نفوذه عمل تمبالباي في يوم 14 أبريل 1962م، بتعديل في الدستور الذي بموجبه، أعطى لنفسه مطلق السلطات، بتعيين للوزراء وعزلهم وترأسه لمجلس القضاء الأعلى، وتشكيل المحكمة العليا، وعقد الإتفاقيات مع الدول، وإعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية، ونص على انتخاب الرئيس لمدة سبع سنوات، ويتم انتخابه من قبل المجلس التشريعي، وزعماء القبائل ورؤساء المقاطعات، ولايجوز إقالته إلا بالأغلبية المطلقة للمجلس.
- اشتعال الثورة في معظم الأقاليم التشادية، وفي أوقات مختلفة بداية من 1965-1969م، وخاصة بعد انضمام الكثير من الشباب الذين طردوا من مدارسهم وهجروا مزارعهم ومواشيهم، نتيجة لكثرة الضرائب التي فرضت عليهم فانخرطوا في صفوف الثوار للمشاركة في قتال القوات الحكومية والفرنسية.
- ظهور جبهة التحرير الوطني الفرولينا على المسرح السياسي، وانضمام بعض الفصائل المعارضة إليها وخاصة بعد القرارات التي اتخذها تمبالباي مثل إعلان دولة الحزب الواحد، وقوانين الضرائب والسجن والإبعاد والإعدام ضد المعارضين له، وقادت الحركة معارك ضارية ضد القوات الحكومية دفعت بالرئيس تمبالباي التوجه إلى فرنسا طالباً منها الدعم العسكري من أجل القضاء على الثورة في مهدها قبل أن تنتقل إلى بقية الأقطار الإفريقية الأخرى.
- قام تمبالباي بمحاولة أخيرة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من نظامه المنهار ففي عام 1973م قام بثورة ثقافية في البلاد، محاولاً إرجاع ثقة المواطن بنظامه، وشمل هذا البرنامج الثقافي العديد من الجوانب مثل تغييره لمسميات المدن والشوارع من الأجنبية إلى الأسماء العربية، وتنديده بتصرفات الحكومة الفرنسية في أغلب المناسبات وإتهامها بمحاولة الإطاحة بنظام حكمه، وقام بتأسيس هيكل سياسي جديد تحت اسم الحركة

الوطنية للثورة الثقافية والاجتماعية، ولعدم قدرة تمبالباي على إصلاح الأمور، اضطر إلى تحويل بلاده إلى ملكية مثلما فعل بوكاسا في جمهورية إفريقيا الوسطى، ولكن الوقت لم يسعفه، وفي يوم 13 أبريل 1975م، قامت القوات المسلحة التشادية بإنقلاب عسكري، ذهب تمبالباي ضحية لذلك الانقلاب.

- بعد تولي فيليكس معلوم رئاسة المجلس العسكري الأعلى في البلاد، عمل على تشكيل حكومة مؤقتة، كان برنامجها هو احترام الارتباطات السياسية الخارجية والمحافظة على الحريات العامة، وحل جميع الأحزاب، ومنع التظاهرات والتجمعات السياسية، وجعل الشعب التشادي يتمتع بكل الحريات، وإعادة تنظيم إرادات الدولة وقام بزيارة دول الجوار والدول الصديقة لتعزيز علاقاته بها.

- أجري الرئيس معلوم في 23 يونيو 1976م، تعديل وزاري وهو الأول من نوعه، كان في ظاهره هو مواصلة عملية التطهير، ولكن في باطنه هو إخراج بعض الشخصيات التي تعوق سياسته من التشكيلة الحكومية.

- وفي 16 سبتمبر 1977م، عقد أول إتفاقية بالخرطوم بين المجلس العسكري الأعلى ممثلاً في العقيد (جيمي ماماري) ومجلس قيادة قوات الشمال ممثلاً في حسين حبري، وهي أول إتفاقية في تاريخ التمرد التشادي ثم التوقيع عليها بين الأطراف المتنازعة، وفي 22 يناير 1978م، إلتقى الطرفان مرة أخرى بالخرطوم حيث تم التوقيع على إتفاق جديد، نص على إنتخاب مجلس دستوري وتشكيل حكومة وحدة وطنية.

- وفي عام 1979م، اندلعت المعارك في العاصمة إنجامينا بين الرئيس معلوم وجبهة التحرير الفرولينا بقيادة حسين حبري، وانضم إليها جيكوني أويدي وهزمت الفرولينا بتياراتها المختلفة جيش معلوم وأجبرته على الإنسحاب إلى الجنوب التشادي.

- الأزمه لم تنته حيث أن (حسين حبري) يرى أنه أحق بالرئاسة من جيكوني أويدي، وتطور الخلاف أدى إلى صدام مسلح داخل العاصمة إنجامينا في 21/3/1980م. استمرت الحرب لمدة تسعة أشهر داخل العاصمة، نتج عنها دمار شامل حل بدولة تشاد، انتهت الحرب في 15/12/1980م بمساعدة القوات الليبية بناء على طلب الرئيس الشرعي، وإزاء هذه الآلة المدمرة أيقن حسين حبري أن قواته لا تستطيع الصمود فقرّر الإنسحاب إلى الحدود السودانية لإعادة تنظيم قواته وإستئناف القتال.

- ومن خلال هذه التطورات قرر الرئيسان الفرنسي والأمريكي اللذان لم يكونا بعيدين عن الأزمة التشادية أن يتخلصا من جيكوني أويدي، وإيصال حسين حبري إلى إنجامينا بمساعدتهما، وتهريب جيكوني أويدي وعائلته بواسطة الطائرات الفرنسية إلى خارج العاصمة إنجامينا، وهكذا أصبح حسين حبري في يوم 1982/6/7م رئيساً لجمهورية تشاد.

المصادر والمراجع :

- 1- الماحي، عبدالرحمن عمر: تشاد من الإستعمار حتى الإستقلال (1894-1960م) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م.
- 2- الحنيري، سعيد عبدالرحمن أحمد: تطور الحياة السياسية في تشاد، منذ الإحتلال الفرنسي حتى نهاية حكم تمبالباي (1900-1975م)، مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية سلسلة الدراسات التاريخية (29) طرابلس، 1998م.
- 3- _____: العلاقات الليبية التشادية 1943-1975م، مركز دراسات جهاد الليبين ضد الغزو الإيطالي، سلسلة دراسات تاريخية، 2، طرابلس 1983م.
- 4- محمد، ظاهر جاسم: التاريخ المعاصر للدول الإفريقية، دار شموع للثقافة، ليبيا، 2007م.
- 5- جماعة من الباحثين: الدول والمجتمعات في إفريقيا، ترجمة إلياس خير، سلسلة دراسات إفريقية (6) الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والأعلان، مصراتة 2001م.
- 6- القوزي، محمد علي: في تاريخ إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان 2006م.
- 7- أبوقصة، علي محمد: خفايا وأسرار حرب تشاد (1976-1995م)، دار الفرجاني، 2013م.
- 8- نصرالدين، إبراهيم أحمد: دراسات في تاريخ العلاقات الدولية الإفريقية، مكتبة مدبولي، 2011م.
- 9- زيدان، فؤاد: تشاد الفرصة الضائعة، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والأعلان، طرابلس 1982م.
- 10- الطوير، محمد أحمد: تاريخ حركات التحرر في العالم، منشورات فايد، الزاوية، ليبيا، ط 2، 2002م.
- 11- الجمل، شوقي: تاريخ كشف إفريقيا وإستعمارها، ط 2، القاهرة 1980م.

الرسائل العلمية:

- 1- دواؤد، عبدالواحد محمد: أثر الإستعمار الفرنسي على حضارة دولة تشاد وثقافتها (دار وادي نموذجاً 1910-1960م) رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2017م.
- 2- عثمان، سامي عيسى عبدالله: تشاد عشرون عاماً من الأزمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الخرطوم، السودان، 2003م.
- 3- إدريس، موسى يوسف عيسى: واقع الدعوة الإسلامية في تشاد (1970-1991م) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدعوة والإعلام، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 1996م.